المصدر: الاهرام
التاريخ : ٥ اغسطس ١٩٩٦

قراءة في حول «المصالح الدائمة للدولة المصرية»

-استثمارا للحديث المهم الذى وجهه أستاذ الجيل للافريقيات «د. عبد الملك عودة» (بتاريخ ٦/١٥ تحت العنوان المذكور اعلاه) إلى المهتمين بالسياسة المصرية فى منطقة نهر النيل، نطرح هذا التعقيب حول رؤية الخبير الافريقى لهذا المجال الذى يستدعى- كقول سيادته- المزيد من التفكير والتخطيط المستقبلى، على اعتبار ان السياسة المائية لنهر النيل هى إحدى قضايا الساعة التى تعكس بعدا مهما لقضية الامن القومى المصرى، قضية «نهر الحياة».

-لقد سلط «د. عودة» الأضواء فى حديثه على التحرك الاثيوبى الخاص ببناء سدى النيل الأزرق ودابوس، منوها بانه جزء من الإطار العام للسياسة الاثيوبية يقتفى أثر التجربة التركية بشأن السياسة المائية: من حيث المنطق القانونى والتمويل والدعم الغربى.. ..

يتمثل تعقيبا فى الملاحظات الثلاث التالية:

١-شهدت الفترة التالية لمقال «د. عودة» سحابة واسعة من الاهتمام الصحفى فى منطقة القرن الافريقى وشرق افريقيا، تشير إلى مخاوف اندلاع حرب فى القرن الافريقى بسبب مياه النيل:

ويعد التصريح المتشدد لوزير تنمية الموارد المائية الاثيوبى، هو المحور الرئيسى لتفجير تلك الحملة الصحفية، وهو التصريح الذى ادلى به فى ٦/٤، حول «خطة البلاد» من أجل الاستخدام الكامل للموارد المائية الاثيوبية طبقا لمبدأ المساواة، والمتوقع حصول البلاد من جرائها- الخطة- على عائد مائى كبير من النيل الأزرق. وحيث أشار الوزير الاثيوبى إلى أن هذه الخطة سوف تستغرق خمس سنوات، ويكتمل تنفيذها خلال ٥٠ عاما، بتكلفة ٥٠ مليون بر (٢٥ مليون جنيه)، يقوم البنك الدولى بتغطية تمويلها كاملة.

وكانت مجلة «نيوافريكا» قد أوردت فى عدد سابق (مايو ١٩٩٦) جزءا من تقرير البنك الدولى حول تصوره لاحتمالات تورط دول من شمال افريقيا والشرق الأوسط فى صراعات مستقبلية حول استخدامها لمياه النيل. كما نوه التقرير بالمحاولة الفاشلة التى قامت بها السلطات الاثيوبية (إبان حكم الرئيس منجستو» لاستخدام مياه النيل، والتى فشلت بسبب التلويح المصرى باستخدام القوة العسكرية لمنع المساس بمياه نهر النيل.

٢-يلاحظ تزامن إعلان اثيوبيا عن إقامة السدين، مع مشكلة الفرات التى اثارتها تركيا مع سوريا والعراق، وحيث يعد الحضور الإسرائيلى عاملا مشتركا، سواء من خلال اتفاقها العسكرى مع تركيا، أم من خلال مشاركة بعض خبرائها فى الخطط الاثيوبية لبناء السدود وأعمال الرى بصفة عامة.

يلاحظ كذلك وجود صلة وثيقة بين تلك الحملة وبين التطورات السياسية المصرية التى قد لا يرتاح إليها حلفاء اثيوبيا الغربيون، فقد تصاعدت خيوط تلك الحملة قبيل وأثناء وبعد انعقاد «قمة القاهرة العربية» للم الشمل فى العالم العربى..

يلاحظ أيضا التناقض بين تصريحات المسئولين الاثيوبيين حول تلك التحركات، وعدم صدور بيان رسمى عن الخارجية أو الإعلام الاثيوبى، مما يعكس عدم جدية التحركات الاثيوبية:

إذا لوحظ التناقض بين تصريح وزير تنمية الموارد المائية ، سالف الذكر، وبين تصريح نائبه (التصريح الذى أدلى به فى ٧/٥ اى بعد شهر كامل من تصريح وزير تنمية الموارد) الذى ارجع تحويل مشروع خطة المياه بكامله إلى الحكومة الاثيوبية، وليس البنك الدولى كما أعلن الوزير.

كما لوحظ التناقض بين التصريحين من جانب وبين البيان الرسمى الذى أصدرته السفارة الاثيوبية فى لندن الأسبوع الأخير من شهر يونية، وهو البيان الذى نفى المشروع بكامله ويتهم السودان بوقوفها وراء تلك الحملة، كوسيلة لجذب انتباه الراى العام الدولى بعيدا عن مشكلاته الخاصة وقرارات مجلس الأمن ضده..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

٢- يسجل لدبلوماسية المياه المصرية التي تتسم بالهدوء والتريث مرونة تحركها إزاء تلك الأحداث الأخيرة على ثلاثة محاور: المحور الأول: محور العلاقة مع الدوائر، والمشاورات الدائمة بينها، والتى ترتكز على الاتفاق الثنائى بين الرئيسين مبارك وزيناوى حول مياه النيل فى يوليه ١٩٩٣ (على هامش القمة الافريقية التاسعة والعشرين بالقاهرة)، فضلا عن مرجعية الاتفاقيات الثنائية خاصة اتفاقيتى عامى ١٩٠٢و١٩٥٩، وهى الاتفاقيات الدولية التى تستند إلى مبدأ القانون الدولى وقاعدته الأصيلة والفاصلة (انه لابد أن يكون استخدام المياه مشتركا) وهى القاعدة التى قننها القانون الرومانى القديم (Usus Communis Aquas) والقاعدة المنبثقة عنها (من يجرؤ على منع تدفق المياه مادام الأمر متعلقا بأكثر من دولة؟) (Quid Prohibetis Aquas)

المحور الثانى: مع البنك الدولى فى واشنطن، والذى تبدو دعوته إلى عقد مؤتمر دولى عن المياه فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وحيث تتحفظ الدوائر المصرية، على اعتبار أن قضية المياه من اختصاص لجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف بين مجموعة الدول المعنية.

المحور الثالث: مع عواصم دول حوض النيل، سواء فى خلال الاجتماعات المشتركة لدول (الانيوجو) أم خلال المحادثات الثنائية.

ويسجل فى هذا المجال، الموافقة الاجتماعية لدول حوض النيل فى اجتماع أوغندا مؤخرا (فبراير ١٩٩٦) على مغارضة اية اعمال غير قانونية على مياه النيل والالتزام بالاتفاقيات الاقليمية والدولية التى تؤكد عقد اتفاقيات خاصة لاستغلال المياه الاقليمية المشتركة.

إيزيس إسحق مرقس

خبيرة فى الشئون الإفريقية

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية